مجلة البحوث السياسية و الادارية
JPAR
2019./ Vol. 08, N°01
E-ISSN : 2602-6104
University of Djelfa Algeria
Available online at http://www.asjp.cerist.dz

العوامل المؤثرة في الأداء السياسي لحزب حركة النهضة التونسية بعد التغييرات السياسية في الفترة 2010- 2014

Factors influencing the political performance of the Tunisian alnnahdha Movement Party after the political changes in the period 2010-2014

طالب الدكتوراه : مسعود حبشي
جامعة زيان عاشور بالجلفة/ الجزائر
مخبر بحث : التنمية، الديمقراطية وحقوق الإنسان في الجزائر

الاستاذ الدكتور: أحمد طعيبة
جامعة زيان عاشور بالجلفة/ الجزائر
مخبر بحث : التنمية، الديمقراطية وحقوق الإنسان في الجزائر

Abstract (in english)

The popular movement that broke out in Tunisia on December 17th, 2010 led to the rise of the Tunisian Renaissance movement to power after several years between refraction, oppression and exile, but this rise and the political leap did not last long due to the many obstacles encountered from the old opponents and the unwillingness of the society to a new political faction which had ideas and a project that Tunisia has not been accustomed to. It has intervened both internally and externally factors to influence the political performance of the movement. However, these crises have led to adaptation to political partners, which have left room for a new partner in the government to preserve the gains of popular movement and avoid clashes. And unifying visions and efforts for the benefit of the country

Keywords: Islamic Movements, Islamic Parties, Muslim Brotherhood, Political Changes, Tunisian alnnahdha Movement Party

الملخص (باللغة العربية)

أفرز الحراك الشعبي الذي اندلع في تونس في 17 ديسمبر 2010 صعود حركة النهضة التونسية الى السلطة بعد سنوات عدة قضتها بين الانكسار والتضييق والنفي، لكن هذا الصعود وهذه الطفرة السياسية لم تدم طويلا بفعل العقبات المتعددة التي واجهتها من الخصوم القدامى، وعدم استعداد المجتمع لفصيل سياسي جديد يحمل افكارا ومشروعا لم تتعود عليه تونس، وتدخل عوامل ومؤثرات داخلية وخارجية للتأثير في الاداء السياسي للحركة، الا ان هذه الازمات دفعتها الى التكيف والتأقلم مع الشركاء السياسيين، فلجأت الى ترك مساحة لشريك جديد في الحكم لحفظ مكاسب الحراك الشعبي وتفادي الصدامات، وتوحيد الرؤى والجهود من اجل مصلحة البلاد.

الكلمات المفتاحية: الحركات الإسلامية؛ الأحزاب الإسلامية؛ الإخوان المسلمون؛ التغييرات السياسية؛ حزب حركة النهضة

المقدمة :

تفاجأت الاحزاب والتنظيمات السياسية في تونس بجميع توجهاتها بما في ذلك حركة النهضة باندلاع الحراك الشعبي، منذ 17 ديسمبر 2010 وصولاً إلى سقوط رأس النظام السابق وهروبه وحاشيته خارج البلاد يوم 14 جانفي 2011، هذه الفجائية أربكت التشكيلات السياسية التونسية ولم تتح لها فرصة المشاركة في الحراك أو حتى توجيهه، لكن نتائج الحراك سمحت بشكل أو بآخر بزوال بعض الموانع التي خضعت لها بعض الالوان السياسية خاصة الاسلاميين ممثلين في حركة النهضة، والتي انطلقت قياداتها في لملمة شتاتها وبعث النشاط في عناصرها المبعثرة وشبكاتها وخلاياها النائمة خصوصا بعد صدور مرسوم العفو التشريعي العام في 19 فيفري 2011، اذ بدأ المنفيون والهاربون "النهضويون" في العودة الى تونس لتتمكن حركة النهضة في وقت وجيز من إعادة تشكيل هياكلها والإعلان عن هيئة تأسيسية جديدة.

تمخض الحراك الشعبي التونسي عن ظاهرة تصدر التيار الاسلامي للمشهد السياسي، ويعود ذلك الى العاطفة الدينية المتجذرة في نفوس التونسيين وكذا الاعمال والأنشطة الخيرية والثقافية التي كان يقوم بها هذا التيار، مما وفر له قاعدة شعبية عريضة وعلاقة طبيعية وقبولا لدى الناس. انتقلت حركة النهضة في مرحلة الحكم من مرحلة رفع الشعارات والدفاع عنها ومحاولة اقناع الناس بها الى مرحلة التحدي، وهي مرحلة بناء المشروع الاسلامي الذي رفعت شعاراته في برنامجها وبيانها التأسيسي، والانتقال من النظري الى التطبيقي برسم الخطط والمشاريع التي تعالج واقع الناس المتردي وأزماته المتعددة، والخروج الآمن من الارث المتعفن للنظام السابق، ولا يخفى على أي متابع للشأن التونسي بعد الحراك الشعبي أن هذه الفترة من حكم النهضة لم تكن مستقرة، فقد تخللتها المنغصات والمثبطات كالإضرابات وأعمال الشغب، والتعدي على الممتلكات والنيل من السيادة الوطنية باستهداف الاجانب على التراب التونسي وقطع السكك الحديدية وإيقاف تصدير الفوسفات، إضافة إلى سلسلة جرائم واغتيالات، أدى ذلك الى تأرجح الحركة من رأس الحكم والفوز بالأغلبية في انتخابات 23 أكتوبر 2011 وتشكيل الحكومة الى الاكتفاء بالوصافة في انتخابات 2014، وقبول نتيجة الانتخابات وتهنئة حزب نداء تونس الفائز بنسبة 63.39% والحاصل على 86 مقعدا، في ظل ضغوطات سياسية داخلية وإقليمية بل ودولية وصعوبات اقتصادية وأمنية وإكراهات اجتماعية مختلفة، هذا التغير في موقع حركة النهضة في المشهد السياسي التونسي يدفعنا الى السؤال المبرر التالي:

ماهي العوامل الداخلية والخارجية التي أثرت في الاداء السياسي للحركة ابان فترة الحكم من 2010 الى 2014؟

سنطرح من خلال الاشكالية هذه الافتراضات:

أولا- تميزت حركة النهضة في مرحلة الحكم باحترافية و تشاركت القرار مع الفصائل السياسية في تونس.

ثانيا- كان للعامل الخارجي دور كبير في التأثير على سياسات حركة النهضة الداخلية والخارجية.

ثالثا- العوامل الداخلية كانت اهم من حيث التأثير لعلاقتها المباشرة بحركة النهضة.

رابعا- تنازلت حركة النهضة استرضاءا لمعارضيها وترك مساحة للتوافق من اجل مصلحة تونس.

سنعالج الموضوع من خلال التدرج عبر المباحث الأربعة التالية:

المبحث الاول: التعرف على المسار التاريخي والسياسي لحركة النهضة، ثم في المبحث الثاني والمبحث الثالث على التوالي المرور على المؤثرات الداخلية على الاداء السياسي لحركة النهضة والمؤثرات الخارجية خلال فترة الحكم، وبعدها في المبحث الرابع التقييم العام للأداء السياسي لحركة النهضة .

المبحث الاول: نبذة عن المسار التاريخي والسياسي لحركة النهضة التونسية

يستلزم دراسة أي حزب سياسي التطرق الى معرفة مرجعيته ومبادئه وشعاراته وبنائه الهيكلي، وكذا تطوره التاريخي ومساره السياسي، وهذا للوقوف على اهم المحطات التي تبين قوة هذا الحزب او ضعفه ومدى تطابق الخطاب السياسي مع المبادئ المعلنة، لهذا سنتطرق الى حركة النهضة بناءا على هذه النقاط كالتالي:

المطلب الاول: تعريف حركة النهضة وبناؤها الهيكلي

- **التعريف:** هي حزب سياسي ذو مرجعية إسلامية يعمل في إطار النظام الجمهوري التونسي ووفقاً لقوانينه، يسعى لتحقيق وحدة المغرب العربي والوحدة العربية والإسلامية، ويعتمد وسائل الديمقراطية في تحمل المسؤوليات، يتخذ شعار حرية، عدالة، تنمية[1].

- **البناء الهيكلي لحركة النهضة:**[2]

تنقسم حركة النهضة الى عدة هياكل مركزية وأخرى جهوية تعمل بتناغم على ضبط النظام الداخلي للحركة وتعيين صلاحياتها وتنظيم علاقاتها، حيث تقسم المركزية الى ستة اقسام هي المؤتمر العام، مجلس الشورى، رئيس الحزب، المكتب التنفيذي، هيئة النظام، هيئة المراقبة والتدقيق المالي، نفصل أهمها فيما يلي:

أ- **المؤتمر العام:** وهو أعلى سلطة في الحزب وينعقد كل أربع سنوات بحضور الأغلبية المطلقة من المؤتمرين، واذا لم يكتمل النصاب ينعقد بعد أربع وعشرين ساعة بالحاضرين.

ب- **مجلس الشورى:** مهمته تحديد سياسات وخيارات الحزب للانتخابات، كما يعمل على صياغة وضبط السياسة المالية والمصادقة على اللوائح المقدمة من المكتب التنفيذي واقتراح تعديل النظام الأساسي على المؤتمر العام، ويتولى التحضير للمؤتمر العام، وينتخب هيئتي النظام والمراقبة والتدقيق المالي، كما أنه يملك صلاحية سحب الثقة من أعضاء المكتب التنفيذي، يتكون هذا المجلس من مئة وخمسين عضوا، ينتخب ثلثا أعضائه في المؤتمر العام.

ت- **رئيس الحزب:** ينتخب باقتراع سري في المؤتمر السري، يعتبر المسؤول التنفيذي للحزب والممثل له في علاقاته الداخلية والخارجية، كما أنه يقترح خطط الحزب ومنهاجه مع المكتب التنفيذي.

المطلب الثاني: مراحل نشأة حركة النهضة[3]

أ- **مرحلة الميلاد ومعرفة الذات**

امتدت تلك المرحلة من 1969 حتى 1973، سارت فيها الحركة على النهج الدعوي الاصلاحي كانت قدوتها الشيخ محمد الطاهر بن عاشور ومالك بن نبي رحمهما الله، ولم تتطور قدرات الحركة الى الحد الذي يدفعها لخوض غمار السياسة.

أ- **مرحلة الثبات على منهج محدد في النشاط والتأثير**

امتدت هذه المرحلة من 1973 حتى 1979، لجأت الحركة فيها –تقليدا لإخوان مصر-إلى العمل الدعوي الاصطفائي الذي يقوم على اصطفاء

الشباب لتربيتهم وتزكيتهم وتوعيتهم توعية عقائدية وأخلاقية وفكرية، تمخضت عن تنظيم مؤتمر منوبة في صائفة 1979 حيث اتخذ العمل الإسلامي صورته التنظيمية الأخيرة.

ب- مرحلة البروز السياسي والإعلامي والانفتاح على الواقع والمحيط

تعتبر المرحلة الذهبية للحركة وقد امتدت هذه المرحلة من 1979 حتى 1989، بدأت الحركة في اصدار بيانات سياسية بتوقيع الشيخين الغنوشي ومورو بدءا من عام 1979، حتى جاءت مداهمة البوليس في 05 ديسمبر 1980 لتكشف تنظيم الحركة كشفا شبه كامل وهو ما إضطر بورقيبة ليسمح بالعمل الحزبي السياسي، ودعا الحركة لأن تعلن عن نفسها فعقدت أول مؤتمر إستثنائي في تاريخ الحركة في ربيع 1981 ورتب للإعلان يوم 6 جوان 1981 عن حزب سياسي إسلامي إسمه حركة الإتجاه الإسلامي، قابله بعد ذلك بورقيبة بالاعتقالات مما زادها شهرة واتساعا في قاعدتها الشعبية من جميع اطياف المجتمع، مرحلة شهدت محنا كبيرة وطويلة وخصوبة فكرية ثرية جدا، تميزت في العموم بالتوازن بين حاجات الداخل التنظيمي للحركة وحاجات الواقع المحيط سياسيا وإعلاميا وإجتماعيا.

ت- مرحلة الإقتراب من السلطة والتصادم

إمتدت هذه المرحلة من عام 1989 حتى 1991، إقتربت الحركة من تسلم السلطة في إنتخابات 02 أفريل 1989 لكن حال دون ذلك التزوير لصالح الحزب الحاكم، خصوصا وقد تم إنقلاب بن علي على بورقيبة في 7 من نوفمبر عام 1987، كانت سنوات 1988 و1989 تخبئ اكبر المآسي ميزتها حملة استئصال واسعة ضد منابع الحركة الاسلامية، مرحلة فقدت فيها إستقرارها الداخلي والتنظيمي بدرجات كبيرة بل كادت تضطرب فيها بعض الموجهات الإستراتيجية في منهاجها الإصلاحي المعروف.

ث- مرحلة التضييق: استئصال للحركة ورجالاتها

إمتدت هذه المرحلة من 1991 حتى 14 جانفي 2011، هي مرحلة طويلة نسبية ولكن يمكن تقسيمها إلى مرحلتين كبريين: مرحلة بلوغ خطط الإستئصال أقصى درجاتها، إمتد ذلك من 1991 حتى 1997 بوتيرة متصاعدة ووحشية وغير إعتيادية في التاريخ العربي المعاصر، ومرحلة ثانية هي مرحلة فتور القبضة الأمنية البوليسية بسبب عوامل داخلية وخارجية كثيرة، إمتدت هذه المرحلة من 1997 حتى بعد 2007 ومرحلة ثالثة وهي مرحلة الحرب الدولية ضد الإسلام بعد احداث 11 سبتمبر، وهي مرحلة لم تحدث تغييرات كبيرة جدا وجوهرية في تونس لتشابه وقائعها واحداثها.

ج- مرحلة اليقظة الجديدة والتكيف:

هذه المرحلة تبدأ مع اندلاع الحراك الشعبي في اواخر ديسمبر 2010، اذ أن من أهم المظاهر التي افرزها هذا الحراك صعود التيارات الاسلامية في تونس وفي غيرها من الدول العربية، وقد تمكنت فيه حركة النهضة من الوصول الى السلطة عبر انتخابات برلمانية هي الاولى من نوعها في تونس من حيث النزاهة والمشاركة الشعبية، الا ان هذا النجاح كانت له ضرائبه الباهضة ومغارمه، مما جعل الحركة تتنازل عن حقها في المشاركة بمرشح في الرئاسيات لتترك المجال لحزب نداء تونس وتقاسمه قيادة البلاد، لتكون حركة النهضة مثالا للحركات الاسلامية في العالم العربي في التأقلم والتكيف مع الشركاء السياسيين، وعدم التفرد في السلطة والقرار.

ب- أهم المؤتمرات المحورية للحركة

عقدت الحركة عدة مؤتمرات أهمها:

أ- **المؤتمر التأسيسي الأول** في ضاحية منوبة في صائفة 1979: أفرز قانونا أساسيا أهم ما جاء فيه الدعوة إلى الإلتزام بالمنهاج الإسلامي، كما أفرزت الإنتخابات الشيخ الغنوشي أميرا للجماعة الإسلامية واستقر رأي المؤتمرين على مكتب تنفيذي ومجلس للشورى وتعيين عمال المناطق.

ب- **المؤتمر الإستثنائي الأول** في تونس في ربيع عام 1981، تجاوبا مع أمرين: أولهما إنكشاف تنظيم الحركة في 05 ديسمبر 1980 وثانيهما خطاب بورقيبة عن السماح لأحزاب سياسية بالتشكل والعمل في أفريل 1981، صادق المؤتمر على تغيير الإسم من الجماعة الإسلامية إلى حركة الإتجاه الإسلامي كما صادق على الإعلان وحدد موعده ليوم 6 جوان 1981 وتقديم طلب اعتماد.

ت- **من المؤتمر الثالث الى الثامن معظمها اعادت انتخاب الغنوشي رئيسا للحركة وكانت معظم قراراته تنظيمية خصوصا بعد حملات الاعتقال التي شنت ضد مناضليها.**

ث- **المؤتمر التاسع:**[4] تم إنعقاد المؤتمر بين 12 و14 جويلية 2012 وكان أول مؤتمر علني للحركة. وجاء عقب الثورة التونسية وبعد فوز الحركة في الانتخابات ووصولها للحكم، شارك في المؤتمر حوالي 40 ألف شخص و500 إعلامي عربي وأجنبي، إضافة إلى مئات الضيوف من الدول العربية والأجنبية، إلى جانب رؤساء ونواب ووزراء حركة النهضة في الحكم. تم انتخاب عبد اللطيف المكي رئيسا للمؤتمر لمدة ثلاثة أيام ليسهر على حسن سيره وتنظيمه

المبحث الثاني: المؤثرات الداخلية على الأداء السياسي لحركة النهضة التونسية:

لعبت العوامل الداخلية دورا فاعلا في عدم استقرار حكومة النهضة وتعثر أدائها السياسي، لذا سيتم خلال هذا القسم تفصيل هذه العوامل ومعرفة كيف كان تأثيرها على حركة النهضة التونسية ومنعها من إنفاذ السياسة التي تتبناها وتتمثل في ما يلي[5]:

المطلب الاول: جماعات الثورة المضادة:

وهي جماعات نشأت من اجل معارضة التغيير الناتج بعد الثورة، وتعطيل مسيرة الإصلاح بهدف العودة إلى عصر ما قبل الثورة، وحفاظا على مصالحها ونذكر هنا بعض الجماعات:

- **رجال الأعمال المتواطئون مع النظام السابق:** اعتبرت أن حكومة النهضة تهدد مصالحها لذلك تصدوا لكل مسعى يهدف الى فتح ملفات الفساد الإداري والمالي، بسبب تورطهم فيها.

- **أتباع وبقايا حزب التجمع الدستوري الديمقراطي المنحل:** هؤلاء هم من استفادوا من هيمنة الحزب الحاكم على المشهد السياسي في تونس، فاصطدموا بتراجع مكانتهم في المجتمع، ومنعهم من الترشح في الانتخابات، فاستعملوا نفوذهم وأموالهم الفاسدة لمحاربة حركة النهضة وتحريض المجتمع ضدها.

- **تحزيب اتحاد الشغل:** تحول هدف هذا الاتحاد من الدفاع عن حقوق العمال إلى الاصطفاف مع الحزب الحاكم وتضييع حقوق من استأمنوه، يستعملون ورقة الاحتجاج للتشويش على عمل الحكومة الجديدة، مما يعطل الاقتصاد الوطني.

- **صعود العصبيات القبلية:** وهي من اخطر الاوراق التي تستعملها لوبيات الثورات المضادة والتي تستدرج العامل الخارجي للتدخل في سياسات الداخل وقد سعت الى تحويل معركة الحكومة التنموية الى معركة هوياتية تهدد الوحدة الوطنية،

انتقل رجال النظام السابق تدريجيا من التخفي الى الظهور وتسيد المشهد، وبدؤوا بشكل ممنهج تطبيق مخططات الثورة المضادة، والتحرك بخطوات واثقة، بدؤوا أولا بالتكيف ثم المشاركة في حديث الإصلاح، وتقديم خطاب هادئ ظاهريا مختلف عن خطاب الثورة، ليحتلوا مرة أخرى المراكز القيادية في الدولة، ويعود النظام السابق بنسخته الجديدة، ليسيطر حزب نداء تونس وهو المكون من رموز النظام السابق، على رئاسة الدولة والبرلمان والحكومة، وتكتمل مشاهد الثورة المضادة بشكل سلس بصيغتها التونسية.

المطلب الثاني: اختيار نظام الحكم:

تتلخص رؤية حركة النهضة في الدعوة الى نظام برلماني يقوم على قاعدة المساواة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية بحيث يتعاون البرلمان ورئيس البلاد في التوجيه السياسي للشؤون العامة للدولة عن طريق الوزارة المسؤولة أمام ممثلي الشعب[6].

اختارت حركة النهضة النظام البرلماني حتى تحد من صلاحيات رئيس الجمهورية التي يمنحها له النظام الرئاسي، لكن التعويل على الأغلبية البرلمانية قد يساهم في انتاج دكتاتورية من نوع آخر وهي تغول الحزب المنتصر في الانتخابات، والحال ان الحكم الديمقراطي لا يدار بهيمنة طرف معين، وان ذلك ساهم في إطالة مدة الفترة الانتقالية واعتبر مشكل نظام الحكم تحديا حقيقيا واجه حركة النهضة في المرحلة الانتقالية.

أ- التحديات الأمنية:

تعاني التجربة الديمقراطية الفتية في تونس من خطر الجماعات "الإرهابية والجريمة المنظمة" التي تهدد السلم الاجتماعي، وتربك الأداء السياسي والاقتصادي للحكومات الانتقالية التي شهدتها البلاد بعد الثورة، وقد سجلت وزارة الداخلية التونسية (1808) قضية إرهابية، وإحالة (3017) مشتبها فيه بالإرهاب على المحاكم[7]، وعليه فان ضمان الأمن والاستقرار يعتبر مناخا خصبا لاستعادة الاستثمار الخارجي،ولذلك؛ فإن من أولويات الحكومة العمل على إعادة ثقة المواطن في الدولة، و رأس المال" الهارب "إلى تونس، تحتاج تونس في هذا إلى تطوير المؤسسة الأمنية، وتحديث أدواتها الفنية والاستخباراتية؛ حتى تتمكن من حماية الممتلكات العامة والخاصة، ومن المهم أيضا ترميم العلاقة بين رجل الأمن والمواطن، والتأسيس لعلاقة حضارية بين الطرفين تقوم على التواصل والاحترام والتعاون بدل التنافر والتنابذ.

ب- الإعلام الموجه والتحريضي:

كان من بين نتائج الثورة التونسية ضمان هامش أوسع من حرية التعبير والتفكير وتعدد وسائلهما الإعلامية والتبليغية حتى بلغت حد الانفلات، بسبب انعدام قانون منظم للقطاع، اذ أدى إلى التطرف والتعصب والإيغال في المساس بالثوابت، وتوسع رقعة التخوين والتكذيب والتكفير والتشهير، والعزف على أوتار الكراهية والحقد داخل المجتمع التونسي، والمزايدة بالتأييد أو المعارضة للثورة، كان اكبر ضحايا هذا الخطاب بعد الثورة حركة النهضة التونسية، اذ واجهت خطابا يهون من شأنهم ويتهمهم بالتطرف والإرهاب والرجعية، لكنها رغم ذلك بقيت منافسا شرسا للأحزاب العلمانية الكبرى، شفعت لها خبرتها الطويلة مع النظام السابق في التعامل مع الاعلام[8].

المبحث الثالث: المؤثرات الخارجية على الأداء السياسي لحركة النهضة التونسية:

لعبت العوامل الخارجية دورا فاعلا في الأداء السياسي حركة النهضة التونسية توزعت على مواقف

القوى الإقليمية والدولية الكبرى من الثورة و مخرجاتها السياسية منها:

المطلب الاول: الموقف الأمريكي

تميزت العلاقات الأمريكية التونسية في فترة حكم الرئيس التونسي السابق بن علي، بالحيوية والنشاط ولعب النظام فيها دورا حيويا ومهما في دعم السياسات الأمريكية في المنطقة العربية.

أما بالنسبة لموقف امريكا من ثورة 17 ديسمبر 2010 فلم يرصد لها أي موقف أو تعليق بل تجاهلت ذلك كليا، بالرغم من تزايد أعداد الضحايا والجرحى والمعتقلين، لكنها سعت بعد ذلك إلى التأثير على سيادة تونس من خلال دعم مؤسسات المجتمع المدني التونسية – تذرعا بدعم تجربة الانتقال الديمقراطي وتدعيم مبادئ الديمقراطية.

تفاءلت الولايات المتحدة الأمريكية بدور حركة النهضة التونسية لأنها تحمل الفكر الإسلامي الوسطي، ولكن الانفلات الأمني الذي شهدته تونس وحملة الاغتيالات التي استهدفت رموز القوى الديمقراطية التونسية، مثل "محمد البراهمي"، وحادث الهجوم على السفارة الأمريكية بتونس وإحراقها على يد عناصر سلفية جهادية في سبتمبر 2012 ،ورط حركة النهضة والمجموعات الأصولية السلفية في تونس وخارجها، اذ ادت هذه الاحداث الى تحول مفصلي في العلاقات بين الإدارة الأمريكية وحركة النهضة، بعد أن اعتبرت واشنطن أن حكومة النهضة برئاسة (حمادي الجبالي وعلي العريض) وزيرا للداخلية مقصرة في حماية البعثة الدبلوماسية الأمريكية[9]، من هنا ظهر جليا تخلي الولايات المتحدة الأمريكية عن حركة النهضة وسمحت بحياكة مؤامرات ضدها لإنهاء حكمها، مما أثر على آدائهم السياسي.

المطلب الثاني: العلاقات مع إسرائيل

بعد قيام الثورة التونسية توجست اسرائيل خيفة مما قد يتولد عن هذه الثورات من مكونات سياسية قد تناصبها العداء خصوصا في تونس والتي قد تؤثر على موقفها في المنطقة، الا ان هذه الريبة قد زالت فور تصريحات الرئيس (المنصف المرزوقي) ورئيس حركة النهضة "راشد الغنوشي" ورئيس الوزراء "حمادي الجبالي" حول رغبة تونس الترحيب بالزوار اليهود واستقبالهم في معبد غريبة، إلا أن إسرائيل مازالت رغم التطمينات تكيل الاتهامات والانتقادات لحكومة النهضة لعدم حمايتها لليهود داخل تونس، وعلاوة على ما تقدم، فان إسرائيل تسعى من أجل إسقاط أنظمة الإسلاميين لما يؤديه من تصدر الأحزاب الإسلامية الى جلب المتاعب.

المطلب الثالث: عزل الرئيس المصري محمد مرسي عن الحكم

ان سقوط الاخوان في مصر وعزل الدكتور محمد مرسي عن منصبه كرئيس للجمهورية، واستيلاء المؤسسة العسكرية على الحكم، أدى إلى إرباك المشهد السياسي التونسي، تمثل ذلك في حل المجلس الوطني التأسيسي، والإعلان عن ظهور حركة "تمرد" تونسية بتاريخ 1 جويلية 2013، وتأسيس جبهة إنقاذ تونسية على الشاكلة المصرية بتاريخ 28 جويلية 2013، وذلك لتهيئة الشارع للقبول بالتحول في هرم السلطة، يكون مصدره ضغط الاحتجاج الشعبي وتدخل المؤسسة العسكرية ولكسب شرعية شعبية تحسبا لردات فعل غير متوقعة[10]، فازداد المشهد بذلك احتقانا بسبب سعي المعارضة إلى تكرار السيناريو المصري في قلب الطاولة على الإسلاميين وإفشال حكمهم [11].

المبحث الرابع: تقييم عام للأداء السياسي لحركة النهضة التونسية:

تمخضت الانتخابات التشريعية الأخيرة في تونس عام 2014 عن اعادة ترتيب للمشهد السياسي التونسي، حيث حصل حزب نداء تونس على المرتبة الأولى 2014، وهو حزب تأسس حديثا بزعامة الباجي قائد السبسي، تليه حركة النهضة، بينما حل في المرتبة الثالثة حزب الجبهة الشعبية اليساري، وفي المرتبة الرابعة حزب الاتحاد الوطني، واعتبر البعض أن تراجع حركة النهضة في نتائج الانتخابات التشريعية يمنحها فرصة للهروب من تكاليف الحكم وتبعاته، ومن ارتدادات الثورة والثورة المضادة الموجهة من قوى محلية وإقليمية.

في حين أن قادة حركة النهضة اعتبروا أن تراجعهم عن الاستئثار بالحكم كان بمحض إرادتهم وتنازلهم عنه لصالح حكومة تكنوقرط تعهدت بإتمام إجراءات المرحلة الانتقالية، وأن يعود النواب المنسحبون إلى البرلمان ليواصلوا المشاركة في عملية وضع الدستور، من أهم الأسباب التي أدت الى تراجع الأداء السياسي لحركة النهضة ما يلي:

المطلب الاول: اسباب متعلقة بحركة النهضة ذاتها

1- محدودية الخبرة لدى حركة النهضة:

كان على حركة النهضة التونسية أن توضح موقفها من الإسلاميين وأعمالهم المتطرفة، خصوصا هجوم السلفيين المتشددين على معرض فني، وعدم التراخي في إظهاره وإعلانه في الوقت المناسب، إلا أنها فشلت لقلة خبرتها.

من بين مظاهر تعثر حركة النهضة حرصها على القفز سريعاً على السلطة دون وجود كوادر قادرة على إدارة العملية السياسية، إلى جانب محاولات التفرد بالسلطة، بالتحالف مع أحزاب ضعيفة، ومع ذلك فقد استفادت الحركة من تجربة حزب الحرية والعدالة في مصر، والسير على خطاه في تقديم بعض التنازلات للمحافظة على بقائها في السلطة، والجلوس مع المعارضة على طاولة الحوار الوطني، وقبول مطلب استقالة الحكومة والتنازل عنها لصالح حكومة تكنوقراط[12].

استطاعت حركة النهضة أن تتابع عن قرب ما يجري في الحكومة دون تحمل تبعات الحكم أمام الشعب، وأمام المجتمع الدولي الرافض لتولي الإسلاميين مقاليد الحكم، وصدرت عن نفسها صورة إيجابية على تفرد نموذجها السياسي وقدرتها على التعايش والتعامل مع الانتقال الديمقراطي للحكم بمرونة غير معهودة في تجارب الإسلاميين.

تبقى النقائص واردة في برامج حركة النهضة التونسية من حيث الشمول والتكامل، لافتقارها إلى الخبرة في ترتيب الأولويات في بناء الخطط التنموية وتمويلها رغم وجود الكثير من الكفاءات والإطارات المشهود لها بالنزاهة والوطنية، مما يجعلها تواجه تحديات في تحقيق أجنداتها الاقتصادية على ارض الواقع، إلا أن الإسلاميين في تونس سعوا إلى إرساء أسس تقوم على النزاهة والعدالة الاجتماعية.

2- الموقف الباهت تجاه الجماعات المتطرفة:

لم تستطع حركة النهضة أن تضطهد وتقمع الحركات الإسلامية الأخرى، بسبب تعرضها لنفس الشيء طيلة عقود من الزمن على يد الأنظمة السابقة، كما كانت تهدف من خلال هذا العطف الى استغلال واستمالة الإسلاميين لصالحها في المواعيد الانتخابية المقبلة، وقد كانت تريد بهذا التراخي إيصال رسالة الى الغرب مفادها: أن حركة النهضة في مقدورها ترويض المتطرفين وتكون شريكا مهما في مجال مكافحة الارهاب واستقرار المنطقة[13].

مما سبق ندرك أن حركة النهضة قد أخفقت في معالجة ملف التطرف بسبب ضعفها في مكافحة أسبابه، اذ أنها فشلت في السياسات التنموية والقضاء على البطالة والفقر، وافتقارها إلى الخطاب الفكري القوي والمقنع الذي يدفع تغول الخطاب المتطرف، وهذا ما أدى إلى تراجع الأداء السياسي لحركة النهضة.

3- سيطرة حركة النهضة على الوزارات السيادية وتفردها في القرار:

بعد فوز حركة النهضة في انتخابات2011 احتفظت لنفسها برئاسة الحكومة مدعمة بصلاحيات جديدة كان يتمتع بها رئيس الجمهورية السابق، لتصبح المؤسسة الفاعلة في القرار السياسي والأمني في تونس اضافة الى انها احتفظت لنفسها بجميع الوزارات السيادية ما عدا وزارة الدفاع التي تنازلوا عنها لمستقل وهو احتكار واضح للسلطة ومحاولة للتحكم الكامل في اجهزة الدولة، وبدأت التناقضات والصراعات تدب في ائتلاف حكومة (الترويكا) نتيجة تفرد حركة النهضة بالعديد من القضايا والقرارات المصيرية، وقد فقدت النخب السياسية التونسية الثقة في حكم الإسلاميين الذين لم ينتهجوا سياسات ديمقراطية، حيث زرع كوادره في مفاصل الدولة من أجل استبعاد القوى الأخرى لتنفيذ مشروع الأسلمة[14].

في الواقع لقد أثبتت حركة النهضة كفاءة غير عادية في تحقيق أهدافها السياسية العاجلة عن طريق بسط سطوتها على لجنة الإصلاح السياسي؛ الجهة الأكثر أهمية بين جهات عدة تشكلت من أجل إدارة عملية التحول الديمقراطي، ولم تستفرد حركة النهضة بالحكم- كما يروج لها- بل أفسحت المجال لأحزاب أخرى لمشاركتها في الحكم، ورغم عدم تجانس أحزاب الترويكا أيديولوجيا إلا أنها صمدت في الحكم لمدة سنتين[15].

نرى من خلال ما ورد، أن من حق حركة النهضة أن تستأثر ببعض الوزارات السيادية، بغرض حماية قراراتها المهمة التي من شأنها تحقيق الوعود الانتخابية التي وعدت بها المجتمع التونسي.

4- التنازلات التي قدمتها حركة النهضة:

قدمت حركة النهضة العديد من التنازلات مثل، إلغاء قانون تحصين الثورة، حل الحكومة وتكوين حكومة كفاءات، وإلغاء السن القصوى للترشح لرئاسة الجمهورية، وعدم ترشح حركة النهضة للرئاسة، إضافة إلى إدراج تنظيم أنصار الشريعة كتنظيم إرهابي، في المقابل انسحاب المتظاهرين من اعتصام أسبوع الرحيل.

وقراءة للتنازلات التي قدمتها حركة النهضة نرى أنه كان عليها أن تبدي فيها بعض مظاهر القوة والثبات على المبادئ التي لطالما كانت تدعو اليها[16]، وفضلا عن اعتبار بعض المحللين أن نجاح حركة النهضة في الرجوع خطوات من صدارة المشهد السياسي، أحدث فراغا أمام مخططات قوى الثورة المضادة[17].

لقد أثبتت حركة النهضة الإسلامية التونسية احترامها للعملية السياسية، في النصر والهزيمة معا، وبدلا من التشبث بالسلطة أو العمل لإبطال نتيجة الانتخابات بالقوة، اعترفت بالهزيمة حتى قبل إعلان النتائج النهائية، وأثبتت إيمانا حقيقيا، وليس لفظيا، بأن مصلحة الوطن تعلو على مصلحة الحزب، بهذا، سجلت حركة "النهضة" سابقة في العالم العربي لحزب إسلامي يأتي للسلطة ويخرج منها وفقا لصناديق الاقتراع وإرادة الشعب[18].

المطلب الثاني: أسباب خارجة عن حركة النهضة

1- استعمال المال السياسي:

وهو استخدام المال لأغراض وأهداف سياسية، كشراء الذمم والأصوات الانتخابية والمواقف، كالتأييد أو لجلب المنافع أو التأثير في سياسات أطراف داخلية أو خارجية، وقد طغى المال السياسي في الانتخابات التونسية، ولعب دورا فاعلا ومؤثرا في تمويل الحملات الإعلامية لصالح القوى المضادة للثورة والتشويه المستمر لفترة حكم حركة النهضة، إضافة إلى ارتباط بعض الأحزاب بعلاقات وأجندات خارجية تستمد تمويلها منها، وخاصة حركة النهضة التونسية[19] التي استفادت من المليارات من طرف قطر وليبيا، وكذلك حزب نداء تونس[20] الذي عُرف باستفادته من معونات خارجية، وكذلك بعض الأحزاب التي تقوم بدعاية وحملات إعلامية عبر قنوات اتصال متنوعة تتطلب مبالغ ومصاريف باهضة، تدفع إلى التساؤل عن مصدر هذه الأموال، في وقت يعاني الشعب التونسي من الخصاصة ومن البطالة، وهو دليل كاف على وجود أطراف خارجية تدعم هذه الأحزاب[21].

وحقيقة، أن المال السياسي، كانت اكبر ضحاياه المناطق الفقيرة، بسبب قلة ذات اليد، والحاجة إلى المال، وعدم الاهتمام بالأصوات الانتخابية ولا الرأي السياسي، فصار تأثيره وخيما على الديمقراطية التونسية الفتية، ففي تونس مثلا سجل المراقبون خلال انتخابات المجلس التأسيسي التي جرت يوم 23 أكتوبر 2011 آلاف التجاوزات كاستغلال المال في شراء أصوات الناخبين، أو من خلال عدم الالتزام بضوابط الحملات الانتخابية والإشهار السياسي، ورغم توفر الأدلة الموثقة لدى المراقبين إلا أن فاعليها نجوا من العقاب لعدم وجود قوانين انتخابية رادعة، كانت هذه التجاوزات سببا في إعادة النظر في قانون الانتخابات، الذي يتضمن إجراءات ردعية، وقوانين تقي من هذه الظاهرة وتضمن تكافؤ الفرص والمنافسة النزيهة والشفافية بين جميع المتنافسين[22].

2- سقوط حكم الإخوان في مصر:

أدركت حركة النهضة التونسية أن إزاحة الإخوان في مصر عن الحكم بتلك الطريقة، ستكون له تداعيات وانعكاسات على المشهد السياسي التونسي، وعلى موقفها المستقبلي وعلى الحركات الاسلامية بشكل عام، وهذا ما يفسر مبادرة الغنوشي وحركته باجراء تعديلات في مواقفهم السياسية في الداخل والخارج، في حين انعكس عزل الرئيس المنتخب محمد مرسي عن الحكم إيجابيا على المعارضة المناهضة لإخوان تونس، بعد عام واحد من الحكم، وكان أحد الأسباب التي دفعت حركة النهضة، إلى التخلي عن الحكم لصالح حكومة تكنوقرط، تحسبا لتكرار ما حدث في مصر[23]، وقد استغلت المعارضة التونسية ضعف حركة النهضة التونسية والوضع السائد في المنطقة، فصعدت الموقف الى المطالبة باستقالة الحكومة[24].

ومهما يكن من أمر فإنه رغم كل العثرات التي شابت تجربة الانتقال الديمقراطي في تونس، فلم تلجأ أي من الاطراف إلى استخدام القوة وسائلها المختلفة، فالمؤسسة العسكرية تميل الى ضبط النفس والمجتمع التونسي مثقف وهو ما جعل من فكرة التسليح غير ممكنة، وهي الميزة التي جعلت جميع القوى تستخدم طرقاً سلمية حتى وصلت إلى استخدام صناديق الاقتراع، وكان من الممكن للفوضى أن تهدم كل شيء لولا قيمة الوعي السياسي الخلاق، والثقافة العميقة التي تغلب المصلحة الوطنية والإيمان بحق الآخرين في الاختلاف، في المقابل، شهدت التجارب العربية الأخرى

سفكا للدماء واغتيالات وانقلابات وصراعات لم تنته حتى اليوم.

نتائج واستنتاجات:

نستنتج من خلال ما سبق أن التذبذب في الاداء السياسي لحركة النهضة تونسية كان وليد عوامل عدة لم تستطع الحركة تجاوزها ولا التملص من تبعاتها لكنها تعاملت معها بحذر وتؤدة وتكيفت مع المعطيات والمؤثرات الداخلية والخارجية بما يسمح لها بالبقاء والنشاط، نلخص هذه العوامل في النقاط التالية:

- إن حجم التركة الموروثة عن مرحلة الدكتاتورية والتي زادتها تعقيداً تداعيات الثورة وسقوط النظام السابق، قد أسهما بشكل واضح في إنهاك حكومة النهضة وتشتيت قواها وبعثرة جهودها، ولهذا سيكون من الصعب إعادة البناء في وقت قصير، سواء حكم الإسلاميون أو غيرهم.بذلت حكومة النهضة جهوداً واضحة في عديد القطاعات، غير أن المحصلة كانت ضعيفة مقارنة بما يُنتظر تحقيقه، لذا فقد تأثرت مكانة الحركة لدى الرأي العام وهو ما عكسته عمليات سبر الآراء التي توقع بعضها أن الحركة قد تخسر في الانتخابات القادمة حوالي الربع من قاعدتها الانتخابية. –
- تأتي قلة خبرة الحركة في التسيير من بين العوامل التي تفسر ضعف أدائها، وهو ما كان له تداعياته السلبية على رصيدها النضالي والشعبي، ولان الحركة قد تعودت منذ تأسيسها على المعارضة ولم تجرب يوما اتخاذ القرار من موقع السلطة، لهذا فهي تفتقر الى رؤية المسؤول رغم الكفاءات التي تزخر بها الحركة.
- تأثر خطاب حركة النهضة بعد مشاركتها في السلطة وقدمت تنازلات للتقاطع مع خصومها ومعارضيها حتى كادت تتخلى عن خصوصيتها الدينية التي كانت مبرر وجودها، وتحولت الى حزب اكثر براغماتية وواقعية. وهو ما دفع بالتيارات السلفية إلى اتهامها بالتنكر للمشروع الإسلامي مقابل ترضية غرمائها السياسيين وكذلك الجهات الغربية، الا ان الحركة كانت مرغمة – للبقاء في موقعها القيادي – على الاخذ بالاعتبار الرأي العام الداخلي والإطار الدولي الضاغط، بحكم قرب تونس من أوربا، وارتباطها اقتصادياً وثقافياً بفرنسا وبالاتحاد الأوروبي، إلى جانب الدور الأساس للولايات المتحدة الأميركية واسرائيل في تونس وفي كامل المنطقة، كل هذه الجوانب الجيوسياسية لم يكن بإمكان قادة الحركة أن يتجاهلوها أو يقللوا من أهميتها، ولهذا وجدت النهضة نفسها تتجاذبها تيارات مختلفة، فالبعض يذكرها بهويتها الدينية التي كانت في البداية مبرر وجودها، وفي المقابل تيار آخر يدفع بها نحو الاستجابة لمقومات اللعبة الاقليمية والدولية، وذلك بالتمسك بخطاب سياسي معتدل وواقعي.

الهوامش

(1)- حركة النهضة التونسية، **النظام الأساسي لحركة النهضة**، تونس: المؤتمر التاسع المنعقد من 12-14 جويلية 2012 تم الاطلاع بتاريخ 10 ديسمبر 2018 على الساعة 23:15 ، أُنظر الرابط http://www.slideshare.net/Ennahdha/ss-13961680

(2)- نفس المرجع.

(3) - **ويكيبيديا الموسوعة الحرة**، تم الاطلاع يوم 4 اكتوبر 2018 على الساعة 11:00، الرابط: https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AD%D8%B1%D9%83%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%87%D8%B6%D8%A9_(%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3)#%D8%A7%D9%84%D8

%A8%D8%AF%D8%A7%D9%8A%D8%A7%D8%AA_%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%B9%D9%88%D8%AF

(4)- **نفس المرجع**.

(5)-أنور الجمعاوي، **الاسلاميون ونظام الحكم الديمقراطي**، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013)، ص497.

(6) - محمد الشيمي، **النظام البرلماني**، (القاهرة: مطبوعات جامعة القاهرة، 2009)، ص1.

(7) - انظر الارهاب في تونس بالأرقام، **صحيفة الطريق الجديد**، عدد: 402، بتاريخ: 2015/02/07، تم الاطلاع بتاريخ: 2018/08/15 الساعة: 17:30

(8) - أنور الجمعاوي، **المشهد السياسي في تونس، الدرب الطويل نحو التوافق**، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014)، ص15.

(9) - إفريقيا الإخبارية ، **واشنطن وعلاقتها بإخوان تونس**، 2014/03/31، تونس، تاريخ الاطلاع: 2018/08/15 الساعة: 17:30 الرابط: http://www.afrigatenews.net/conten .

(10)- الجبهة الشعبية على خطى نداء تونس تدعو لإسقاط المجلس التأسيسي، **افريكان مانجر**، تونس ،05-07-2013، تاريخ الاطلاع: 2018/08/15 الساعة: 17:30، الرابط : http://www.africanmanager.com/site_ar/detail_article.php?art_id=18856

(11) - أنور الجمعاوي، المشهد السياسي في تونس، **مجلة سياسات عربية**، العدد 6، (يناير)2014. تاريخ الاطلاع: 2018/08/15 الساعة: 19:00 الرابط: http://syrianexperthouse.org/ar/archives/1681

(12) – هشام منور، **حول تجارب الأحزاب الإسلامية في السلطة**، موقع الحياة ،15-03-2014، تاريخ الاطلاع: 2018/08/15 الساعة: 17:30، الرابط : http://www.alhayat.com/Articles/1107652

(13) - حسين سليمان فريد عبد الفتاح ، **اشكالية العلاقة بين التيارات السلفية والإخوان وأثرها على عملية التحول الديمقراطي في مصر** ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة النجاح الوطنية ، نابلس. 2014، ص83.

(14) -التونسيون يتململون ضد الحكام الجدد، **صحيفة العرب**، 2013/11/10، تاريخ الاطلاع: 2018/08/15 الساعة: 17:30، الرابط: https://alarab.co.uk/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3%D9%8A%D9%88%D9%86%D9%8A%D8%AA%D9%85%D9%84%D9%85%D9%84%D9%88%D9%86-%D8%B3%D8%A7%D8%AE%D8%B7%D9%8A%D9%86-%D8%B6%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%83%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%AF%D8%AF

1- (15) - علي البغدادي، **حركة النهضة في تونس وأسئلة اللحظة الصعبة**، موقع عربي 21، 25-12-2014، تاريخ الاطلاع: 2018/12/14، على الساعة 23:15، الرابط :

https://arabi21.com/story/798328/%D8%AD%D8%B1%D9%83%D8%A9%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%87%D8%B6%D8%A9%D9%81%D9%8A%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3%D9%88%D8%A3%D8%B3%D8%A6%D9%84%D8%A9%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%AD%D8%B8%D8%A9%D8%A7%D9%84A8%D8%A9%D8%B5%D8%B9%D8%

(16) - خميس بن بريك، **لماذا صعدت نداء تونس وتراجعت النهضة؟**، 16 تاريخ الاطلاع: 2018/08/15 الساعة: 17:30، الرابط: https://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2014/12/26/%D9%84%D9%85%D8%A7%D8%B0%D8%A7%D8%B5%D8%B9%D8%AF%D8%AA%D9%86%D8%AF%D8%A7%D8%A1%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3%D9%88%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AC%D8%B9%D8%AA%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%87%D8%B6%D8%A9

(17) – جمال سلطان ، كيف أثر الربيع في تجربة تونس، **موقع المصريون** ،2018/09/12، الساعة 19:30، الرابط : https://almesryoon.com/Stories/AdvancedSearch

(18) - مروان المعشر، ماذا تعلمنا تونس مرة ثانية، **موقع مركز كارنيغي للشرق الأوسط** ،19:42 ، 2014/11/05، نشرت في صحيفة الغد، تاريخ الاطلاع: 2018/08/15 الساعة: 17:30 الرابط :http://carnegieendowment.org/2014/11/05

(19) - خالد بن بلقاسم ، **المال السياسي الفاسد وتأثيره على الانتخابات التونسية**، تاريخ الاطلاع :2019/01/10 على الساعة :11:00، الرابط: https://www.dw.com/ar/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%A7%D8%B3%D8%AF%D9%88%D8%AA%D8%A3%D8%AB%D9%8A%D8%B1%D9%87%D8%B9%D9%84%D9%89%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3%D9%8A%D8%A9/a17920829

(20) - اسباب تراجع النهضة ، **صحيفة فلسطين**، 2014/12/07، 04 ، العدد 2709.

(21) - المنصف المرزوقي، التمويل الخارجي مثار للجدل ، **برنامج حديث الثورة**، قناة الجزيرة، قطر، 2011/08/14، تاريخ الاطلاع: 2019/02/11، الرابط: https://www.youtube.com/watch?v=LNMCvLynBtI

(22) – خولة العشي، **القانون الانتخابي في تونس بين فخ المال السياسي والصعوبات القانونية واللوجيستية**، 2014/02/20، موقع نواة، الرابط :http://nawaat.org/portail/2014/02/20

(23) - محمد الحامدي، تونس ومصر تسيران جنبا إلى جنب لمواجهة التغول الإخواني، **صحيفة العرب**، 2014/10/26، العدد 9723.

(24) - بلال العبد، المعارضة التونسية تتمسك بمطلب استقالة حكومة النهضة، **موقع وكالة هيرمس برس**، تاريخ الاطلاع :2018/07/12، الساعة:23:15.

قائمة المراجع:

الكتب:

1- الجمعاوي أنور ، **الاسلاميون ونظام الحكم الديمقراطي**، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013.

2- ـــــــ ، **المشهد السياسي في تونس، الدرب الطويل نحو التوافق**، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014.

3- الشيمي محمد ، **النظام البرلماني**، القاهرة: مطبوعات جامعة القاهرة، 2009.

الاطاريح:

1- سليمان فريد عبد الفتاح، حسين، اشكالية العلاقة بين التيارات السلفية والإخوان وأثرها على عملية التحول الديمقراطي في مصر ، **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة النجاح الوطنية ، تابلس. 2014.

المقالات ومواقع الانترنت:

2- إفريقيا الإخبارية، **واشنطن وعلاقتها بإخوان تونس**،2014/03/31، تونس، تاريخ الاطلاع: 2018/08/15 الساعة: 17:30 الرابط: http://www.afrigatenews.net/conten .

3- الجبهة الشعبية على خطى نداء تونس تدعو لإسقاط المجلس التأسيسي، **افريكان مانجر**، تونس: 2013/07/05، تاريخ الاطلاع: 2018/08/15 الساعة: 17:30، الرابط : http://www.africanmanager.com/site_ar/detail_article.php?art_id=18856

4- الجمعاوي أنور، المشهد السياسي في تونس، **مجلة سياسات عربية**، العدد 6، (يناير 2014). تاريخ الاطلاع: 2018/08/15 الساعة: 19:00 الرابط: http://syrianexperthouse.org/ar/archives/1681

5- منور هشام، حول تجارب الأحزاب الإسلامية في السلطة، **موقع الحياة**، 2014/03/15، تاريخ الاطلاع: 2018/08/15 الساعة: 17:30، الرابط : http://www.alhayat.com/Articles/1107652

6- **ويكيبيديا الموسوعة الحرة**، تم الاطلاع يوم 4 اكتوبر 2018 على الساعة 11:00، الرابط: https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AD%D8%B1%D9%83%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%87%D8%B6%D8%A9_(%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3)#%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AF%D8%A7%D9%8A%D8%A7%D8%AA_%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%B9%D9%88%D8%AF

7- البغدادي علي، حركة النهضة في تونس وأسئلة اللحظة الصعبة، **موقع عربي 21**، 2014/12/25، تاريخ الاطلاع: 2018/12/14، على الساعة 23:15، الرابط: https://arabi21.com/story/798328/%D8%AD%D8%B1%D9%83%D8%A9%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%87%D8%B6%D8%A9%D9%81%D9%8A%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3%D9%88%D8%A3%D8%B3%D8%A6%D9%84%D8%A9%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%AD%D8%B8%D8%A9%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%B9%D8%A8%D8%A9

8- بن بريك خميس، **لماذا صعدت نداء تونس وتراجعت النهضة؟**، تاريخ الاطلاع: 2018/08/15 الساعة: 17:30، الرابط: https://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2014/12/26/%D9%84%D9%85%D8%A7%D8%B0%D8%A7%D8%B5%D8%B9%D8%AF%D8%AA%D9%86%D8%AF%D8%A7%D8%A1%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3%D9%88%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AC%D8%B9%D8%AA%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%87%D8%B6%D8%A9